التعدّدُ الوظيفيُّ للبدلِ بينَ النّحويينَ والمفسرينَ

م. عماد علوان حسين

كلية العلوم الإسلامية – جامعة بغداد

ملخص البحث

إنّ التعددَ الوظيفيَّ لأحدِ العناصرِ النّحويةِ داخلَ نطاقِ الأنماطِ التركيبيةِ يعدُّ من الظواهرِ اللغويةِ التي نالتْ قسطاً لا بأسَ به من اهتمامِ النّحويين ، ومن ذلك تعددُ الخبرِ أو تعددُ النعتِ أو تعددُ الحال ... ألخ .

لقد سلّطت الدراسةُ الضّوءَ على قضيةٍ تكادُ تكونُ في عدادِ القضايا النّحويةِ التي لم تظهرْ ملامحُها بشكلٍ واضحٍ ، بل جاءت حيثياتُها مبثوثةً هنا وهناك ، ويتلخصُ مضمونُها بأنّ جلَّ النقاشِ الذي طالها ينصبُّ في جوهرِه على مسألةِ تعددِ الأبدالِ عموماً وتعددِ الأبدالِ (الاشتمال وكلّ من كل وبعض من كل) خصوصاً مرةً بعدَ أخرى من مبدلٍ واحد بشرطِ أنْ يكونَ التّعددُ بدونِ قرينةٍ لفظيةٍ ، وهي الرّبطُ بواسطةِ حرفِ العطفِ .

إنّ ما يثيرُ الاستغرابَ أنّ التعددَ الوظيفيَّ للبدل قد ندرَ التطرقُ إليه في كتبِ النحاةِ منذُ بواكيرِ التأليفِ النحويِّ إلى أنْ ناقشه ابنُ الحاجبِ في كتابِه الأمالي ، ثم جاءتْ أولى الإشاراتِ عن جوازِه عندَ المفسرين ، وكان في مقدمتهم ابنُ عطيةَ ، ثم العكبريُّ ، ثم بعد ذلك الزمخشريُّ ، في مقابلِ ذلك اتخذَ أبو حيان بعدَهم طريقاً مغايراً فمنعه وفقاً لنظرتِه العقليةِ

والمنطقيةِ ، ويبدو أنّ منهجَه ها هنا قد تأثرْ به من جاء بعدَه من المفسرين، لا سيما السفاقسيُّ والحلبيُّ .

Abstract

The multifunctionality of a grammatical elements within the range of compositional styles is one of the linguistic phenomena, which won a share quite a bit of attention grammarians, including multi-story or multi epithet or multiple case ... etc.

The study has highlighted the issue almost in counter grammatical issues that features did not appear clearly, but came merits Mbthoth here and there, and boils down to content that most of the debate, which have long been focused essentially on the issue of multiple substitutes in general, and the multiplicity of substitutes (inclusion and all of each and some of the all), especially once again after one of the Changer provided that the multiplicity without the presumption of verbal, a link by the conjunction.

What is surprising that the multifunctionality of the allowance may rarely touched upon in the books of the grammarians since the early authoring grammar to be discussed by the son of the eyebrow in his aura of hopes, then the first signals from the permissible when the commentators came, and led by the son of Atia, then Akbari, then Elzimkhshari In contrast, Abu Hayyan after them took a different route Fmnah according to mental and logical outlook, and it seems that his approach is here has been influenced by who came after him from the commentators, especially Ambassaksa and Halabi.

ـ المقدمة ـ

إنّ التعددَ الوظيفيَّ لأحدِ العناصرِ النّحويةِ داخلَ نطاقِ الأنماطِ التركيبيةِ يعدُّ من الظواهرِ اللغويةِ التي نالتْ قسطاً لا بأسَ به من اهتمامِ النّحويين ، ومن ذلك تعددُ الخبرِ أو تعددُ النعتِ أو تعددُ الحال ... ألخ .

لقد سلّطت الدراسةُ الضّوءَ على قضيةٍ تكادُ تكونُ في عدادِ القضايا النّحويةِ التي لم تظهرْ ملامحُها بشكلٍ واضحٍ ، بل جاءت حيثياتُها مبثوثةً هنا وهناك ، ويتلخصُ مضمونُها بأنّ جلَّ النقاشِ الذي طالها ينصبُّ في جوهرِه على مسألةِ تعددِ الأبدالِ عموماً وتعددِ الأبدالِ (الاشتمال وكلّ من كل وبعض من كل) خصوصاً مرةً بعدَ أخرى من مبدلٍ واحد بشرطِ أنْ يكونَ التّعددُ بدونِ قرينةٍ لفظيةٍ ، وهي الرّبطُ بواسطةِ حرفِ العطفِ .

إنّ ما يثيرُ الاستغرابَ أنّ التعددَ الوظيفيَّ للبدل قد ندرَ التطرقُ إليه في كتبِ النحاةِ منذُ بواكيرِ التأليفِ النحويِّ إلى أنْ ناقشه ابنُ الحاجبِ في كتابِه الأمالي ، ثم جاءتْ أولى الإشاراتِ عن جوازِه عندَ المفسرين ، وكان في مقدمتهم ابنُ عطيةَ ، ثم العكبريُّ ، ثم بعد ذلك الزمخشريُّ ، في مقابلِ ذلك اتخذَ أبو حيان بعدَهم طريقاً مغايراً فمنعه وفقاً لنظرتِه العقليةِ والمنطقيةِ ، ويبدو أنّ منهجَه ها هنا قد تأثرْ به من جاء بعدَه من المفسرين، لا سيما السفاقسيُّ والحلبيُّ .

إنّ إنتاجَ اللغةِ لأنماطٍ تركيبيةٍ تتعددُ فيها الوظيفةُ النحويةُ للبدل ترتبط ارتباطاً وثيقاً وملحاً بالحاجةِ لأغراضٍ دلاليةٍ أو سياقيةٍ أو أغراضٍ تتعلقُ بموقفِ الحالِ أو المقامِ أو رغبةٍ لدى المتكلم يعبرُ عن مقاصدِه وينوي إيصالَها بشكلٍ أكثر إيضاحاً وبياناً للمتلقي (المخاطب) .

❖ **حقيقةُ البدل**

ذكرَ النّحويون قديماً وحديثاً للبدلِ حدوداً تعريفيةً ومعانيَ اصطلاحيةً محاولين تلمسَ ماهيتِه الوظيفيةِ والدّلاليةِ والوقوفَ على حقيقةِ

هذا النّمط التّركيبيّ التي تنفردُ به اللغةُ العربيةُ عن مثيلاتِها السّاميات ، فعرفوه مرةً بأنّه : ((ما يذكرُ بعدَ الشيء من غيرِ واسطةِ حرفِ العطفِ على نيّةِ أنْ يعلّق به غيرُ ما يعلقُ بالأولِ)) (١) ، ومرة بأنّه : ((التّابعُ المقصودُ بحكمٍ بلا واسطةٍ)) (٢) ، كما عرفه المحدثون بأنّه ((تابعٌ مسبوقٌ باسم قبلَه)) (٣) ، لكن ما يلفت النّظرَ في حقيقةِ الأمرِ هو أنّهم اتفقوا على أمرينِ هما :

١. أنّ الطّرفينِ في بابِ البدلِ (أي : المبدل منه والبدل) يشكلانِ عنصرينِ لغويينِ مهمينِ في التّركيبِ الذي يحويهما ، غير أنّ الطّرفَ الثّاني (أي : البدل) يعدُّ النّواةَ لهما والمحورَ الأساسَ من بينهما ، وهذا ما نستشفُه منِ مقولاتِ كبارِ النّحويين أمثالِ ابنِ الحاجبِ (٦٤٦هـ) ، فإنّه يفرّقُ بينَه وبينَ نوعٍ آخرَ من التّوابعِ وهو النّعتُ معللاً ذلك بأنّ ((البدلَ أصلٌ ؛ لأنّه مقصودٌ ، والصفةَ فرعٌ ؛ لأنها تتمةٌ)) (٤) .

كذلك يشيرُ ابنُ يعيش (٦٤٦هـ) إلى أنّ المعولَ عليه في الجملةِ هو البدلُ لا المبدلُ منه ؛ لأنّ بيانَ المعنى وإيضاحَه يرتكزُ عليه حيثُ يقولُ : إنّ ((الذي عليه الاعتمادُ من الاسمينِ _ أعني : البدل والمبدل منه _ هو الثّاني)) (٥) .

٢. أنّ المعيارَ الدّلاليّ هو المحركُ الأساسُ لاستعمالِ المتكلمِ لهذا النوعِ من التّوابعِ ، إذ يقصدُ التعميمَ ثم يأتي به للتأكيدِ ، أو أنّه يبهمُه على المخاطبِ ثم يزيلُ ذلك الإبهامَ ، وهذا ما درجوا عليه بقولِهم : ((البدلُ هو المقصودُ بالحكمِ)) (٦) .

وينبهُ المستشرقُ الألمانيُّ برجشتراسير إلى أنّ استعمالَ البدل في التّراكيبِ اللغويّةِ يعودُ إلى خصائصَ ساميّةِ الأصلِ ، إلا أنّا نراه خاصاً باللغةِ العربيةِ ، فلا نجدُ له إلا آثاراً قليلةً في سائرِ اللغاتِ السّاميةِ الأخرى

، وقد يكونُ للتّركيبِ أصلٌ آخرُ معه في حالةِ كونِ الكلامِ مبهماً أو خطأً في الأولِ ثمّ يستدركُ أو يصححُ كما في بدلي الاشتمالِ والغلطِ [٧] .

❖ **وظيفتُه الدّلالية**

إنّ إنتاجَ اللغةِ لتركيبٍ لغويٍّ يحوي طرفي البدلِ يحتمُّ أمراً مهماً، وهو أنّه يراد منه وظيفةً دلاليةً لا تتأتى إلا من خلالِ اللجوءِ إليه ، وقد نبّه علماءُ الصّناعةِ النّحويّةِ وأهلُ التّفسيرِ على بعضِ تلك الوظائفِ ، ومن أهمِها :

١. **إزالة التّوهم** : وهو ما يطلقُ عليه بـــ (الإيضاحِ بعدَ الإيهامِ) ، إذ قد يكونُ المبدلُ منه يشوبهُ الغموضَ أو الالتباسَ عندَ المخاطبِ ، فيعمدُ المتكلمُ إلى كشفِ ماهيتِه الملتبسةِ بغيرِه أو تبيانِ صفاتِه فيؤتى بالبدلِ لأجل ذلك ، فإنّ الاسمَ الآخرَ يذكرُ على سبيلِ بدلِ ثانيهما من الأولِ للبيانِ وإزالةِ الإيهامِ ، فإنّك إذا قلتَ : رأيتَ زيداً أخاك ، فقد رفعتَ الشّكَ ورفعتَ الإبهامَ بأنك تريد بزيدٍ الأخِ لا الصّديق ولا غيرِه [٨] .

٢. **التّأكيد** : لقد كانَ إمامُ النّحاةِ سيبويه (١٨٠هـــ) هو أول مَنْ نبّه على هذه الفائدةِ المعنويّةِ والوظيفةِ الدّلاليةِ للبدلِ في (بابٌ من الفعلِ يستعملُ في الاسمِ ثم يبدلُ مكانَ ذلك الاسم اسمٌ آخر ...) ، وذكر أنّ العاملَ فيهما واحدٌ حينما قال : ويبدلُ مكانَ ذلك الاسمِ اسمٌ آخرُ ، فيعملُ فيه كما عملَ في الأوّلِ كما في قولك : رأيتُ قومَك أكثرَهم ، على أنّه أرادَ : رأيتُ أكثرَ قومِك ، أو رأيتُ ثلثي قومِك، إذ أنّه ثنّى الاسمَ توكيداً[٩] .

ويظهر هذا المعنى جلياً في قولِه تعالى ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٥٢ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِي لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾[الشورى:٥٢-٥٣] ، فإنّ ما قبل البدلِ ﴿ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ﴾ يتّصفُ بأنّه كلامٌ تامٌّ قد استغنى عمّا بعدَه ؛ لأنّ المعنى يدلُّ على أنّ الصّراطَ المستقيمَ هو صراطُ اللهِ

سبحانَه وتعالى ، ولا يشكُّ أحدٌ في ذلك ، ولكن جيءَ بالبدلِ لفائدةِ التّأكيدِ عليه(١٠) .

٣. **التّخصيص** : إنّ من خصائصِ البدلِ في الجملةِ تخصيصَ العامِّ وتحديدَه لتبيانِ ملامحِه عندَ المخاطبِ ؛ لأنّ ذلك ((يصيرُ مذكوراً مرتينِ إحداهما بالعمومِ والثّانية بالخصوصِ)) (١١) .

ومن أمثلتِه قولُه تعالى: ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ [الفاتحة:٦-٧] ،فإنّ ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ ﴾أُبدلَ من قولِه ﴿ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ﴾؛وإلى ذلك أشار الزمخشريُّ (٥٢٨هـ) قائلاً : ((فإن قلتَ:ما فائدةُ البدلِ؟...قلتُ: فائدتُه التّوكيدُ ؛ لما فيه من التّثنيةِ والتّكريرِ...؛ لأنّك ثنيتَ ذكرَه مجملاً أولاً ومفصلاً ثانياً)) (١٢) .

❖ **تعدّدُ البدلِ المصطلحُ والماهية**

إنّ التّكرارَ مصطلحٌ آخرُ استعملَه أبو حيّان (٧٤٥هـ) ومَن بعدَه مرادفاً لمصطلحِ التّعددِ ، ولكنّ التّعددَ كان أكثرَ تداولاً بين أوساط العلماء ، وقد عرفَ التّعددُ بشكلٍ عامٍّ في أبوابٍ نحويّةٍ ، فقد نوقش فيها مثلاً مسائلُ تعددِ الخبرِ وتعددُ الحالِ وتعددُ النّعتِ وغيرِها ، إلا أنّهم لم يذكروا له حداً اصطلاحيّاً واضحاً ، وإنّما جاءَ تعريفُ التكرارِ في كتابِ التّعريفاتِ بأنّه ((عبارةٌ عن الإتيانِ بالشيءِ مرةً بعدَ أخرى)) (١٣) .

ولم يعرفوا ما نحنُ بصددِه اصطلاحيّاً لا قديماً ولا حديثاً ، وهو تعددُ البدلِ ، ولكنّنا من التّعريفِ السّابقِ يمكنُ أنْ نقولَ : إنّ المقصودَ به هو تكرارُ الوظيفةِ النّحويةِ للبدلِ في التّركيبِ اللغويِّ الواحدِ ، فيتوالى البدلُ الذي يمثّل العنصرَ النّحويَّ فيه مرةً بعدَ مرةٍ إما بواسطة العاطفِ أو مجرداً منها .

وإذا تتبعنا مسارَ المصطلحِ اللغويّ أعلاه الذي يعبر عن هذه الإشكاليةِ فيبدو أنــه قد اتضحتْ معالمُه وتبلورتْ خصائصُه على يدِّ أبي

حيّان عندما تتبعَ الزمخشريَّ مناقشاً آراءه التي جوزَّ فيها تعددَ الأبدالِ في آياتٍ من الذكرِ الحكيمِ ، ثم نجدُ أنّه _ أي : المصطلح _ قد صارَ مسلماً به عند مَنْ جاء بعده من النّحويين والمفسرين عليه .

إن التّعددَ الوظيفيَّ عموماً يضفي على التركيبِ اللغويِّ قيماً دلاليةً لا تلمحُ في القاعدةِ النّحويّةِ ولم يذكرها النّحويون ؛ على الرّغمِ من حقيقة أنّ المتكلمَ يلجأُ إليه لغرضٍ دلاليٍّ معين ، فيعمدُ إلى التّعددِ في الوظيفةِ النّحويةِ من أجلِ وظيفةٍ دلاليةٍ مرتبطةٍ بها يقصدُ إيصالِها إلى المخاطبِ(١٤) .

لقد عزفَ الأكثرون من النّحويين _ فيما وقفتُ عليه من كتبِهم _ منذ سيبويه (١٨٠ه) وصولاً إلى ابنِ مالك (٦٧٢ه) عن الخوضِ في قضيةِ تعددِ الأبدالِ واتحادِ المبدلِ منه ، وقد ابتعدوا عن مناقشةِ ماهيتها وإماطةِ اللثامِ عن تفاصيلِها ، إلا أنّ أبا حيان قد جزمَ بأنّهم لم يأتوا على ذكرِها جوازاً أو منعاً ، فقد صرّح بذلك في موضعين :

الأول : قال في تفسيرِه عند قوله تعالى ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفاتحة:٧] : ((وفيه تكرارُ الأبدالِ ، وهي مسألةٌ لم أقفْ على كلامِ أحدٍ فيها إلا أنّهم ذكروا ذلك في بدلِ البداءِ)) (١٥) .

وثانيهما : وقال أيضاً مفسراً قولَه تعالى ﴿ غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ ذِى ٱلطَّوْلِ ﴾[غافر: ٣] ((فلا نصَّ عن أحدٍ من النّحويين أعرفُه في جوازِ التّكرار أو منعِه إلا أنّ في كلامِ بعضِ أصحابِنا ما يدلُّ على أنّ البدلَ لا يكررُ)) (١٦) .

إنّ إطلاقَ أبي حيّان بشأنِ عزوفِ النّحاة عن قضيةِ تعددِ الأبدالِ وجزمَه بأنّهم لم يتناولوها لا من قريبٍ ولا بعيدٍ _ كما مرَّ أعلاه _ لم يكنْ موفقاً فيه ولم يكنْ في محلِّه ، إذ أنّ عدمَ إطلاعِه عليها لا يعني أنّها غيرُ موجودةٍ مطلقاً كما أكدّ الدّماميني (٨٢٧ه) ، بل إنّه ((قد أقرَّ على نفسِه _

أي : أبي حيان _ بعدمِ الاطّلاعِ على نصٍّ في المسألةِ إلا من جهةِ كلامٍ حكاهُ عن بعضِ أصحابِه ولم يسمّه... ، ولا يلزمُ من عدمِ عرفانِه بالجوازِ عدمُ الجوازِ في نفسِه)) (١٧) .

كما أنّ الخفاجيَّ (١٠٦٩ه) كان له رأيٌ مناقضٌ لما طرحَه أبو حيّان مشيراً إلى أنّه ((لا يردُ عليه قلةُ البدلِ بالمشتقاتِ ... ، ولا أنّ تعددَ البدلِ لم يذكرْه النّحاةُ كما قيل ؛ لأنّ النّحاة صرّحوا بخلافِه في الجميعِ)(١٨).

وهذا الذي ذكراه _ أي : الدماميني والخفاجيُّ _ آنفا لا يمكننا إغفالَه والتّغاضيَ عنه ؛ وذلك لأنّ النّحويَّ الأصوليَّ ابنَ الحاجبِ (٦٤٦ هـ) قد ناقشَ هذه المسألةَ مناقشةً دقيقةً مجوزاً تكرارَ الأبدالِ واحداً بعدَ الآخرِ من مبدلٍ واحدٍ ، إذ أعربَ قولَه تعالى ﴿ غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوۡبِ شَدِيدِ ٱلۡعِقَابِ ذِي ٱلطَّوۡلِۖ ﴾[غافر: ٣] أبدالاً متتاليةً ، وكذلك ﴿ ذِي ٱلطَّوۡلِۖ ﴾ من قولِه ﴿ مِنَ ٱللَّهِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ ﴾ [غافر:٢] ، فقال : ((فالأولى أنْ يقالَ : هو بدلٌ أيضاً ثانٍ من المبدلِ الأولِ ، كأنّه قال : منِ اللهِ العزيزِ العليمِ من ربٍّ غافرِ الذّنبِ من اللهِ ذي الطولِ ، فعلى هذا يستقيمُ ، ولكن بتقديرِ بدلٍ بعد بدلٍ)) (١٩) .

وكذلك أشارَ إلى أنّ ﴿أَسۡبَاطًافي قولِه تعالى ﴿ وَقَطَّعۡنَٰهُمُ ٱثۡنَتَيۡ عَشۡرَةَ أَسۡبَاطًا أُمَمٗاۚ ﴾[الأعراف:١٦٠] لا يمكنُ إعرابَه تمييزاً من العددِ ؛ لأنّ عددَهم حينئذٍ يكونُ ستةً وثلاثينَ ، وهذا يخلُّ في معنى التّركيبِ ، وعليه فلا بدَّ أنْ يعربَ بدلاً من العددِ ، وكذلك يعربُ ﴿أُمَمًا ﴾ بدلاً آخرَ منه ، وهذا يقتضي أنّ المعنى الصّحيحَ يرتبطُ بجعلِ﴿أَسۡبَاطًا أُمَمٗاۚ ﴾ الأبدال مكررة في الآية (٢٠) .

وأخيراً فإنّ ابنَ هشام (٧٦١ه) قد تبنى الرأيَ القائلَ بأنّه لا يعرفُ التكرارُ في أقسام البدلِ إلا في بدلِ الإضرابِ ، ووصفَ التّعددَ فيه بأنّه

ضعيفٌ ، ولا يمكن حملُ آياتٍ التّنزيلِ عليه[٢١] ، كما أنّ السيوطيّ (٩١١هـ) في كتابِه (الأشباه والنّظائر) قد تطرقَ إليها ونبه عليها في باب (ما يجوز تعددُه وما لا يجوزُ) من دونِ إيضاحِ موقفِه منها ، بل اكتفى بنقلِ المنعِ في ذلك[٢٢] .

في مقابلِ ذلك فقد كانت المسألةُ عندَ المفسرين والمعربين تأخذُ اتجاهاً آخرَ مختلفاً عمّا سلكه النّحاة ؛ لأنّها تتعلقُ بتفسيرِ آياتٍ قرآنيةٍ وإعرابها ، فكانَ أول منْ ألمحَ إلى التّعددِ من دونِ الإشارةِ إليه صراحةً هو ابنُ عطية[٢٣] (٥٤٦هـ) ، ثُم سلكَ بعده الزمخشريُّ والعكبريُّ (٦١٦هـ) مسارَه في مواضعَ بينا فيها أنّ الأبدالَ تبدلُ من مبدلٍ واحدٍ بصورةٍ متكررةٍ ومتتاليةٍ بدونِ واسطةِ العطفِ [٢٤] ، وقد تتبعها أبو حيّان بالتّفصيلِ في كتابِه (البحرِ المحيطِ) منكراً آراءَهم فيها ومانعاً الأبدالَ المكررةَ معللاً ذلك بأنّ المبدلَ منه على نيةِ الحذفِ ، فلا يبدلُ منه مرةً أخرى[٢٥] ، وعمل المفسرون من بعده على تقصي دقائقِها ومناقشةِ حججِ المختلفين فيها وتوضيحِ إشكالاتِهم فيها[٢٦] .

ويبقى أمرٌ أخيرٌ يجبُ التّنويهُ عليه وهو أنّه من خلالِ دراسةِ التّراكيبِ التي تضمُّ هذا العنصر النّحويّ يتبين لنا أنّ التّعددِ في اللغةِ عموماً وتعدد البدلِ خصوصاً قد سلكَ نمطين تركيبيين ، هما :

- **<u>التّعدد بواسطةٍ :</u>** ونقصد هنا أنّ تكرارَ العنصرِ النّحويّ كتكرارِ البدلِ يجوزُ عند النّحاةِ والمفسرين من خلالِ واسطةٍ تربطُ بينها ، وهي حرفُ العطفِ ؛ ولم نجدْ خلافاً فيه ، بل كلامُهم يؤكدُ أنّ الجميعَ متفقون عليه .
- **<u>التّعدد بغيرِ واسطةٍ :</u>** وهذا هو القسمُ الذي نحن بصددِه ، إذ قد يتكررُ البدلُ مرتينِ أو أكثر من مبدلٍ واحدٍ من غير التوصلِ إليه بحرفِ عطفٍ ؛ ((لأنّ المعطوفَ على البدلِ بدلٌ)) [٢٧] .

❖ التّعدد في بدلِ البداءِ

لقد سبقَ سيبويه غيرَه من النّحاة في إثباتِ بدلِ البداءِ ، فكان أول مَنْ أدرجَه قسماً من أقسامِ البدلِ[٢٨] ، ويدلُ في الاصطلاحِ على ((ذكرِك المبدلَ منه والبدلَ من غيرِ أنْ يكونَ الثّاني مطابقاً للأولِ في المعنى ... ، بل هما متباينانِ من حيثُ اللفظ والمعنى)) [٢٩].

وكذلك يطلقُ عليه مصطلحٌ آخرُ ، وهو بدلُ الإضرابِ ، ويكونُ الطرفانِ فيه _ خلافاً لباقي أقسامِ البدلِ _ هما المقصودينِ في التّركيبِ ، إذ لا تفضيلَ لأحدِهما على الآخرِ ، وقد شبهوا البدلَ بالناسخِ والمبدلَ منه بالمنسوخِ ، ويكون على تقديرِ (بل) التي للإضرابِ ، فهو يشبهُ المعطوفَ بـــ (بل) لكن على نيةِ حذفِها من الجملة[٣٠] .

لقد اعتمد النّحويون في إثباتِ بدلِ البداءِ على أمثلةٍ صناعيّةٍ كانت هي الأصلُ عندهم في التّقعيدِ النّحويِّ ، فلم يأتوا بشاهدٍ واحدٍ عليه ، ويعود سبب اتفاقهم على تعددِه إلى أنّ منشأه هو الغلطُ أو النّسيانُ ، فيعمدُ المتكلمُ إلى تكرارِه لتصحيحِ المعلومةِ لدى المخاطبِ ، ((كما في قولك : ركبتُ حماراً فرساً بغلاً ، فتخبرُ بأنّك ركبتَ حماراً ، ثمّ لمّا ثبتَ لك كان الذي ركبتَه غيرَ حمارٍ أخبرتَ أنّ المركوبَ فرسٌ ، ثمّ لمّا تبينَ أنّ المركوبَ غيرُه أخبرتَ بأنّه بغلٌ)) [٣١] .

كما أنّهم لم يتطرقوا _ حسبما وقفتُ عليه _ إلى جزئيةِ تكرار بدلِ البداءِ من مبدلٍ متحدٍ حتى جاءَ أبو حيان فكانت له يدُ السبقِ في إثارةِ قضيةِ تكرارِه وبيانِ موقفِه منها ؛ كون البداءِ قسماً من أقسامِ البدلِ التي درجوا على ذكرِها ، وكان ذلك في سياقِ نفيه للتّعددِ في الأقسامِ الأخرى ، وقد نسبَ جوازَ التّكرارِ فيه إلى من أثبتَه قائلاً : ((أمّا بدلُ البداءِ عند مَنْ أثبتَهُ فقد تكررتْ فيه الأبدالُ)) [٣٢] .

كذلك وجدتْ بعده قضيةُ تعدادِ البدلِ رواجاً بين أوساطِ النّحويينَ ، إذ لم تلقَ الاهتمامَ المطلوبَ قبله كما لقيته لدى من جاءَ بعدَه ، فهذا ابن

هشام مثلاً يعلنُ عن رأيه قائلا : ((لا يعرفُ أنّ البدلَ يتكررُ إلا في بدلِ الإضرابِ ، وهو ضعيفٌ لا يحملُ عليه التّنزيلُ)) [٣٣] ؛ وذلك لأنّ أصلَه _ أي : البداءَ _ هو النسيانُ أو الغلطُ ، فيؤدي وقوعُه في التّركيبِ إلى خللٍ في المعنى وارتباكٍ في الفهمِ عندَ المخاطبِ ، والذكرُ الحكيمُ منزّهٌ عنه .

❖ **تعدّدُ البدلِ واتحاد المبدلِ منه**

إن النّمطَ النّحويَّ الذي نحن بصددِ تسليطِ الضّوءِ على تركيبِ عناصرِه في الجملةِ العربيةِ ينحصرُ في تكرارِ أقسامِ البدلِ : الاشتمال ، وكل من كل ، وبعض من كل ، يضاف إلى ذلك أنّ التعددَ فيه يحصلُ بدونِ عاطفٍ ، ويكونُ بأبدالٍ متعددةٍ في حالِ كون المبدلِ منه واحداً ، وتتشكلُ صورةُ النمطِ كالتالي : أنْ يؤتى بعنصرٍ نحويٍّ يكونُ مبدلاً منه ، ثم يؤتى بعنصرينِ آخرينِ أو أكثر تكون أبدالاً متكررةً ، أي : بدلاً أولاً وبدلاً ثانياً ... ألخ من المبدل منه .

فلو أخذنا مثلاً قوله تعالى ﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾ [الفاتحة:٢- ٤] فإننا نجدُ أنّ العناصرَ النّحويةَ بعد قوله ﴿ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ يجوز فيها أنْ تكونَ أبدالاً متكررةً مرةً بعد مرةٍ بدونِ رابطِ العطف[٣٤] ، ولإيضاحِ هذه الصورة للنّمط النحويّ كما في الآيةِ الكريمةِ نضعُ المخططَ التالي :

	عنصر أول	عنصر ثانٍ	عنصر ثالث	عنصر رابع	عنصر خامس
ٱلۡحَمۡدُ	لِلَّهِ	رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ	ٱلرَّحۡمَٰنِ	ٱلرَّحِيمِ	مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ
مبتدأ	**خبر (المبدل منه)**	**بدل أول**	**بدل ثان**	**بدل ثالث**	**بدل رابع**

لم تأتِ مواقفُ العلماءِ نحواً وتفسيراً إزاءَ النّمط النحويّ المتمثلِ بتكرارِ الأبدالِ بصورةٍ متتاليةٍ من غيرِ عطفٍ متوافقةً أو موحدةً فيما بينها، وإنما كانت تتصفُ بالاختلافِ والانقسامِ كل حسب معطياتِه وأدلتِه العقليةِ والنقليةِ ، إذ جرى بحثها بينهم في آياتٍ كثيرةٍ من الذكرِ الحكيمِ(٣٥)، نخلصُ مما قالوه فيها إلى أنّ آراءَهم قد تفرعت على قسمين ، أخذ كلٌّ واحد منهما اتجاهاً نقيضَ الآخرِ ، فسلكت اتجاهين ، هما :

<u>الأول : القبول</u>

لقد بزغت الملامحُ الأولى لقبولِ تكرارِ أقسامِ البدلِ عند المفسرين، وكان في مقدمتهم ابنُ عطيةَ ، ثم تبعَه بعد ذلك كلٌّ من العكبريِّ والزمخشريِّ كما ذكرنا سابقاً ، ثمّ ظهرتْ عند ابنِ الحاجبِ ، وهو من كبارِ النّحويين ، مناقشةٌ واضحةُ المعالمِ لهذه الحيثية مجيزاً القولَ بالتعددِ(٣٦) .

فضلاً عن ذلك فإنّ الآراءَ قد توالتْ مجيزةً التعددَ في البدلِ بشكلٍ صريحٍ لا يدعُ مجالاً للشكِّ ، فكان للزركشيّ رأيٌ يوافق ما قالوه ، إذ أنّ عبارتَه تكشفُ قبولَه التّعددَ الوظيفيَّ لأقسامِ البدلِ ، فقال : ((وقد يكررُ البدلُ ، كقولِه ﴿ إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ ﴾ [التوبة:٤٠]))(٣٧) .

كذلك اتجه الدماميني (٨٢٨هـ) إلى إثبات تعددِ الوظيفةِ النّحويةِ للبدل متصدياً لكلِّ من أنكره مناقشاً ذلك مناقشةً مطولةً في كتابِه (العيون الفاخرة) ، ونستشفُ رأيَه الصريحَ القائلَ بالإيجابِ من موضعين :

<u>الأول :</u> استدل على إثباتِه بأنّه ((قد نصَّ غيرُ واحدٍ من المعربين في قولِه تعالى ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ

﴾[الفاتحة:٢–٤] على جوازِ إعرابِ التوابعِ أبدالاً مع أنّها ليستْ بأبدالِ بداءٍ قطعاً)) (٣٨) .

الثاني : استدلّ أيضاً بقولِه تعالى ﴿ حمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ ۝٢ غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوۡبِ شَدِيدِ ٱلۡعِقَابِ ذِي ٱلطَّوۡلِۖ ﴾[غافر:١- ٣] بأن ((فيه دليلاً بيناً على جوازِ تعددِ البدلِ مع اتحادِ المبدلِ منه)) (٣٩) .

إنّ الخفاجيَّ ، وهو من المفسرين المتأخرين ، تتبع ما قالَه النّحاةُ مشيراً إلى أنّهم قد نبهوا على جوازِ التعددِ الوظيفي للبدلِ في التّركيب اللغويّ بدونِ قرينةِ الربطِ بالعاطفِ ، سواءٌ كان البدلُ بدلَ بداءٍ أم غيرَه(٤٠).

لقد تبنى الألوسي (١٢٧٠هـ) رأياً يشابهُ ما قيل أعلاه ، فقد أشارَ إلى أنّ الآيتين ﴿ هَٰذَا مَا تُوعَدُونَ لِكُلِّ أَوَّابٍ حَفِيظٖ ۝٣٢ مَّنۡ خَشِيَ ٱلرَّحۡمَٰنَ بِٱلۡغَيۡبِ وَجَآءَ بِقَلۡبٖ مُّنِيبٍ ﴾[ق:٣٢-٣٣] ، فيهما دليلٌ على ((جوازِ تعددِ البدلِ والمبدل منه واحدٌ ، وقولُ أبي حيان : تكررُ البدلِ والمبدلُ منهُ واحد لا يجوزُ ... غيرُ مسلمٍ)) (٤١) .

الثاني : المنع

لقد توجّه عددٌ من المفسرينَ والنّحويينَ إلى القولِ بإنكارِ التّعددِ الوظيفيّ للبدل من غير رابطٍ يربطُ تلك العناصرَ النحويةَ المتكررةَ ، وعزوا سبب ذلك إلى أنّ المبدلَ منه على نيةِ الحذفِ ؛ لأنّ البدلَ يقومُ مقامَه ، وإنكارُهم يتأتى من تساؤلٍ طرحوه مفادُه : كيف يحذفُ المبدلُ منه ثم يؤتى ببدلٍ ثانٍ مرةً أخرى ؟!.

إنّ أبا حيان اتخذ موقفاً صارماً إزاءَ تكرارِ بدلِ الاشتمال والكل أكثر من مرةٍ ، وقد تتبع الأقوالَ التي تجيزُه بعدم قبولِها وردّها جملةً وتفصيلاً ، وإليك أبرز ما قاله :

- ((إنّ البدلَ لا يتكررُ ويتحدُّ المبدلُ منه)) (٤٢) .

- ((لا يتكررُ الإبدالُ من مبدلٍ منه واحدٍ)) [٤٣] .
- ((إنّ البدلَ الظاهرُ أنّه لا يتكررُ فيكون كالصفاتِ)) [٤٤] .

وكان من جملةِ النّحويينَ القائلينَ بمنعِ تكرارِ البدل بدون عطف لا سيما في النّص القرآني هو ابنُ هشام كما عرفنا سابقاً ، بالمقابلِ جوّزه في بدلِ البداءِ لا غير .

ولا بدَّ من الإشارة هنا إلى أنّ المفسرين بعد أبي حيان قد اختلفوا في المسألةِ وفقاً لمشاربِهم كما رأينا ، إلا أنّ مفسرينِ كبيرينِ يعدان من أبرزِ تلامذته يوافقانه في منعِ توالي الأبدال المتكررة ، هما :

- السفاقسيُّ (٧٤٢هـ) حيث يقول : ((إنّ البدلَ لا يتكررُ كالصفات))[٤٥] .
- الحلبيُّ (٧٥٦ه) ، فقد تتبع آثارَ المسألة في كتبِ المفسرين قبلَه ، فأورد ما قاله شيخه أبو حيان من غيرِ الاعتراض عليه[٤٦] ، ((وأقره على حالِه كأنّه من قبيلِ المرتضى عنده)) [٤٧] .

وأخيراً فإنّ المفسرَ ابنَ عادل (٨٨٠ه) قد اتخذ ذاتَ الرأي مما جاء آنفا مؤكداً أنّ القولَ بتعددِ البدل في قولِه تعالى ﴿ وَٱسۡتَمِعۡ يَوۡمَ يُنَادِ ٱلۡمُنَادِ مِن مَّكَانٖ قَرِيبٖ ﴿٤١﴾ يَوۡمَ يَسۡمَعُونَ ٱلصَّيۡحَةَ بِٱلۡحَقِّۚ ذَٰلِكَ يَوۡمُ ٱلۡخُرُوجِ ﴿٤٢﴾ إِنَّا نَحۡنُ نُحۡيِۦ وَنُمِيتُ وَإِلَيۡنَا ٱلۡمَصِيرُ ﴿٤٣﴾ يَوۡمَ تَشَقَّقُ ٱلۡأَرۡضُ عَنۡهُمۡ سِرَاعٗاۚ ذَٰلِكَ حَشۡرٌ عَلَيۡنَا يَسِيرٞ ﴾ [ق:٤٠-٤٤] ((فيه نظرٌ من حيث تعدد البدلِ والمبدلُ منه واحدٌ)) [٤٨] .

❖ **تعددُ البدلِ من البدلِ**

إنّ النّمطَ النحويَّ الذي يطالعُنا هاهنا هو نمطٌ لوجهٍ آخر من توالي الأبدال بدون عاطف ولكن بصورةٍ مختلفةٍ تماماً عمّا عهدناه سابقاً ، فهو يمثلُ شكلاً آخر من تكرارِ البدل بحيث يكون النمط كالتالي : يأتي عنصرٌ نحويٌّ في تركيبٍ لغويٍّ وظيفتُه أن يكون بدلاً من عنصرٍ آخرَ

قبله يكونُ مبدلاً منه ، ثم يؤتى بعنصرٍ ثالثٍ يكونُ بدلاً من الثّاني ، فحينها يكون الثاني بدلاً مرةً وأخرى مبدلاً منه في الوقتِ ذاتِه .

إن ما يستحقُّ الملاحظة هو أنّ أيَّ خلافٍ يتعلقُ بهذا النمطِ لم يجر بين النحويين والمفسرين بالرغم من معرفتنا بأنّ مناقشاتٍ ومناكفاتٍ كانت قد جرتْ بينهم على خلفيةِ توالي الأبدال من مبدلٍ منه بغيرِ عاطفٍ ، فقد نبهوا على أنّ العنصرَ النّحويَّ نفسه يكون بدلاً ومبدلاً منه بالقولِ : ((إنّ البدلَ من البدلِ جائزٌ)) [٤٩] ، مؤيدين ذلك بنصٍّ شعريٍّ يقول :

فإلى ابنِ أمِّ إياسٍ أرحلُ ناقتِي عمروٍ فتبلغُ ناقتِي أو تزحَفُ
ملكٍ إذا نزلَ الوفـــــودُ ببابِهِ عرفُوا مواردَ مزنِهِ لا تنزِفُ[٥٠]

فإنّ (عمرو) بدلٌ من (ابنِ أمِّ إياسٍ) ، و(ملكٍ) بدلٌ من (عمرو)[٥١] ، ويبررون ذلك بأنّه ((قد أبدلُ من عمرو ، فلا يجوزُ أن يبدلَ منه مرةً أخرى ؛ لأنّه قد طرِحَ)) [٥٢] ، ويكونُ تسلسلُ تلك العناصرِ النّحويّةِ في البيت كالتّالي :

عنصرٌ أول	عنصرٌ ثانٍ	عنصرٌ ثالثٌ
ابنِ أمِّ إياسٍ	**عمروٍ**	**ملكٍ**
مبدلٌ منه	بدلٌ من الأول + مبدلٌ منه	بدلٌ من الثاني

لقد ظهرَ هذا التّوجيهُ الإعرابيُّ لهذا النمطِ التركيبيّ عند الأوائلِ من المعربين أمثالِ مكيّ القيسيِّ (٤٣٧ه)، وهذا ما نلحظُه مثلاً في إعرابِ قولِه تعالى ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾[الأعراف:١٧٢]، فإنّ ﴿مِن ظُهُورِهِمْ﴾ بدلٌ من ﴿بَنِىٓ ءَادَمَ﴾ ، و﴿ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ بدلٌ من ﴿ظُهُورِهِمْ﴾[٥٣] ، فأصبحَ ﴿مِن ظُهُورِهِمْ﴾ بدلاً ومبدلاً منه في الوقت نفسه.

ولو أخذنا مثالاً آخرَ ، وهو قولُه تعالى ﴿ إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ ﴾ [التوبة:٤٠] [٥٤] لوجدنا أنّهم قد عمدوا إلى إخضاعِه للنّمط التّركيبيِّ أعلاه خلافاً لمن قالَ بتكرارِ البدلِ واتحادِ المبدل ؛ ((لأنّ الزّمنَ الثّاني والثّالثِ غيرُ الأولِ)) [٥٥]، وطبقاً لهذا فإنّ ﴿إِذْ ﴾ الأولى ظرفٌ لـــ ﴿نَصُرُوهُ ﴾، و﴿إِذْ ﴾ الثّانية بدلٌ من الأولى ، ولو جعلنا﴿إِذْ ﴾ الثّالثةَ ((بدلاً من البدلِ لم يمتنعْ)) [٥٦].

الهوامش

(١) التخمير ١١٥/٢ .
(٢) همع الهوامع ٢١٢/٥ .
(٣) اللباب في قواعد اللغة ١١٧ .
(٤) الإيضاح في شرح المفصل ٤٢٧/١ .
(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٦٣٢/٣ .
(٦) المقاصد الشافية ١٩٠/٥ .
(٧) ينظر : التطور النحوي ١٤٧-١٤٩.
(٨) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٦٢٨/٣ ، البرهان ٤٥٢/٢ .
(٩) ينظر : الكتاب ٧٥/١ .
(١٠) الإتقان ٣١٠/١ .
(١١) البرهان ٤٥٥/٢ .
(١٢) الكشاف ٣٠/١ .
(١٣) التعريفات٢١ .
(١٤) ينظر : ظاهرة تعدد الوظيفة النحوية ٩ .
(١٥) البحر المحيط ١٥١/١ .
(١٦) المصدر نفسه ٤٣٠/٧ .
(١٧) العيون الفاخرة ١٢-١٣ .
(١٨) عناية القاضي ٣٥٧/٧ .
(١٩) أمالي ابن الحاجب ١٥٢/١ .
(٢٠) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٤٩٢/١ ، التبيان ٥٩٩/١ .
(٢١) ينظر : مغني اللبيب ١١٧/١ .
(٢٢) ينظر : الأشباه والنظائر ٣٤٩/١ .
(٢٣) ينظر : المحرر الوجيز ٥٠٤/٢ ، ٥٠٦ .
(٢٤) ينظر : التبيان ٥٩٩/١ ، ٦١٧/٢ ، ٦١٨ ، ٦٢٤ ، ١١٧٦ ، ١١٧٦ ، والكشاف ١٢٨/٢ ، ١٤٩-١٥١ ، ٢٠٤ ، ١١٢/٤-١١٣ ، ٢٩٦-٢٩٧ ، ٥٢٠ .
(٢٥) ينظر : البحر المحيط ١٥١/١ ، ٤٣٠/٧-٤٣١ ، ١٢٦/٨ ، ٤٠٧ .
(٢٦) ينظر : الدر المصون ٤٧/١ ، ٤٨٧/٥، ٤٩١-٤٩٣ ، ٤٥٣/٩-٤٥٥ ، ٣١/١٠-٣٢ ، ٣٧ ،٦٦٥ ، واللباب ٤٥٩/٩ ٤٦٥ ، ٩٤/١٠ ، ٦/١٧ -٨ ، ١٨ /٤٠ ، ٥٣ ، وروح المعاني ٨٧/٩-٨٨ ، ١٧٥، ٩٦/١٠-٩٧ ، ٤١/٢٤-٤٢ ، ١٨٩/٢٦-١٩٠ .

(٢٧) البحر المحيط ٤٣١/٧ .

(٢٨) ينظر : الكتاب ٤٣٧/١ .

(٢٩) ارتشاف الضرب ١٩٧٠/٤ .

(٣٠) ينظر : شرح التسهيل ٣٣٦/٣ .

(٣١) حاشية الدسوقي ١٩١/١.

(٣٢) البحر المحيط ٤٣٠/٧ . وينظر فيه أيضاً : ١٥١/١ .

(٣٣) مغني اللبيب ١١٧/١ . وينظر : شرح الدماميني على مغني اللبيب ٣٢٤/١ .

(٣٤) ينظر : التبيان ٥-٦ ، الدر المصون ٤٧/١ .

(٣٥) تنظر هذه المواضع في : [الفاتحة : ٢-٤] ، [الأعراف :١٦٠ ، ١٦٣] ، [الأنفال : ٧-١١] ، [التوبة: ٤٠] ، [غافر : ١-٣] ، [ق : ٣٢-٣٣ ، ٤١-٤٤] ، [النبأ : ٣٦-٣٧] .

(٣٦) ينظر : أمالي ابن الحاجب ١٥٢/١ .

(٣٧) البرهان ٤٥٢/٢ .

(٣٨) العيون الفاخرة ١٣ .

(٣٩) المصدر نفسه ١٣ .

(٤٠) عناية القاضي ٣٥٧/٧ .

(٤١) روح المعاني ١٨٩/٢٦ .

(٤٢) البحر المحيط ٤٣١/٧ .

(٤٣) المصدر نفسه ١٢٦/٨ .

(٤٤) المصدر نفسه ٤٠٧/٨ .

(٤٥) المجيد في إعراب القرآن المجيد ٩٤ .

(٤٦) ينظر : الدر المصون ٤٧/١ ، ٤٨٧/٥، ٤٩١-٤٩٣ ، ٤٥٣/٩-٤٥٥ ، ٣١/١٠-٣٢ ، ٣٧، ٦٦٥ .

(٤٧) العيون الفاخرة ١٢ .

(٤٨) اللباب لابن عادل ٥٣/١٨ .

(٤٩) البحر المحيط ٤٣١/٧ . وينظر أيضاً : التبيان ١٦٠/١ ، البحر المحيط ١٥١/١ ، ٤٦١/٤ ، ١٢٦/٨ ، ١٢٩ .

(٥٠) البيتان لبسر ابن أبي خازم ، وهما من البسيط ، ينظر : الكتاب ٢٢٢/١ ، همع الهوامع ١٢٧/٢ .

(٥١) ينظر : الكتاب ٢٢٢/١ ، شرح أبيات سيبويه ١١١ .

(٥٢) البحر المحيط ٤٣١/٧ .

(٥٣) ينظر : مشكل إعراب القرآن ٣٠٦/١ .

(٥٤) لمزيد من الأمثلة القرآنية التي خرجت طبقا لهذا النمط ، ينظر : دراسات لأسلوب القرآن العظيم ق٣/ج١١١/٤ .

(٥٥) مغني اللبيب ١١٧/١ .

(٥٦) شرح الدماميني على مغني اللبيب ٣٢٤/١ . ينظر : حاشية الدسوقي ١٩١/١ .

ـ فهرس المصادر والمراجع ـ

- **الآلوسيّ** : محمود بن عبد الله الحسيني (ت١٢٧٠هـ) ، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني** : دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان .
- **برجشتراسير** : **التطور النحويّ للغة العربية** : أخرجه وصححه د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٢ ، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م .
- **الجرجانيّ** : علي بن محمد بن علي (ت ٨١٦هـ) ، **التّعريفات** : تحـ . إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٥هـ .
- **ابن الحاجب** : عثمان ابن أبي بكر بن يونس (ت ٦٤٦هـ) ، **الإيضاح في شرح المفصّل** : تحـ. أ.د. إبراهيم محمد عبد الله ، دار سعد الدين للطباعة والنشر ، دمشق ، ط١ ، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٥م . **وأمالي ابن الحاجب** : دراسة وتحقيق د. فخر صالح سليمان قداره ، دار الجيل ، بيروت ـ لبنان ، ١٤٠٩ه ـ ١٩٨٩م .
- **أبو حيّان** : محمد بن يوسف بن علي الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) ، **ارتشاف الضّرب من لسان العرب** : تحـ . د. رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م ، **والبحر المحيط** : تحـ . جماعة من الأساتذة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان ، ط١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.
- **الخوارزميّ** : القاسم بن الحسين (ت ٦١٧ه) ، **التخمير** ، تحـ .د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ـ لبنان ، ط١ ، ١٩٩٠م .

- **الخفاجيّ** : شهاب الدين أحمد بن محمد (ت ١٠٦٩ه) ، **عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي** : دار صادر ، بيروت ــ لبنان .
- **الدسوقيّ** : محمد بن أحمد بن عرفة (ت ١٢٣٠هـ) . **حاشية الدسوقي على مغني اللبيب** : دار السلام للطباعة ، القاهرة ، ط٢ ، ١٤٢٦هـ ــ ٢٠٠٥م
- **الدّماميني** : محمد ابن أبي بكر (ت٨٢٨ه) ، **شرح الدماميني على مغني اللبيب** : صححه وعلق عليه أحمد عزو عناية ، مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت ــ لبنان ، ط١ ، ١٤٢٨ه ــ ٢٠٠٧م . **والعيون الفاخرة الغامزة على خفايا الرامزة** : المطبعة الأميرية ، بولاق – مصر .
- **الزركشيّ** : أبو عبد الله محمد بن عبد الله ، **البرهان في علوم القرآن** : قدم له وعلق عليه مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ــ لبنان ، ط١ ، ٢٠٠٧م .
- **الزّمخشريّ** : محمود بن عمر بن محمد (ت ٥٣٨هـ) ، **الكّشاف عن حقائق غوامض التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل** : ضبط وتوثيق أبي عبد الله الداني ابن منير، دار الكتاب العربي ، بيروت ــ لبنان ، ١٤٢٩هـ ــ ٢٠٠٨م .
- **السبيعيّ** : مها عبد الرحمن ، **ظاهرة تعدد الوظيفة النحوية في التركيب اللغوي** ، رسالة ماجستير مقدمة الى قسم اللغة العربية وآدابها ــ جامعة الملك سعود ، المملكة العربية السعودية ، ١٤٢٨ه– ١٤٢٩ه .

- **السراج** : محمد علي ، **اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب** : عني بمراجعته خير الدين شمسي ، دار الفكر ، دمشق – سوريا ، ط١ ، ١٤٠٣ه – ١٩٨٣م .
- **السفاقسيّ** : برهان الدين إبراهيم بن محمد (ت٧٤٢ه) ، **المجيد في إعراب القرآن المجيد** : تحـــ .أ.د. حاتم صالح الضامن ، دار ابن الجوزي ، الرياض ، ط١ ، ١٤٣٠ه .
- **السّمين الحلبيّ** : أحمد بن يوسف الحلبي (ت ٧٥٦هـــ) ، **الدّرّ المصون في علوم القرآن المكنون** : تحـــ. د. أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، ط١، ١٤١٥هـــ ــ ١٩٩٤م .
- **سيبويه** : عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـــ) **الكتاب** : المطبعة الأميرية ، بولاق ــ مصر ، ١٣١٦هـــ .
- **السّيوطيّ** : عبد الرحمن ابن أبي بكر الخضيري (ت ٩١١هـــ) ، **الإتقان في علوم القرآن** : تحـــ . محمد أبي الفضل إبراهيم ، القاهرة ــ مصر، ١٩٦٧م ، **والأشباه والنّظائر في النّحو** : دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان . و**همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** : تحـــ.أ.د. عبد العال مكرم سالم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤١٣هـــ ــ ١٩٩٢م .
- **الشّاطبيّ** : أبو إسحاق إبراهيم بن موسى (ت ٧٩٠هـــ) ، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية** : تحـــ . د. عبد الرحمن بن سليمان ، مركز إحياء التراث الإسلامي ــ جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ط١، ١٤٢٨هـــ ــ ٢٠٠٧م .
- **ابن عادل** : عمر بن علي بن عادل (ت بعد ٨٨٠هـــ) ، **اللباب في علوم الكتاب** : تحقيق جماعة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ــ لبنان ، ط١ ، ١٤١٩هـــ ــ ١٩٩٨م.

- **عضيمة** : محمد عبد الخالق . **دراسات لأسلوب القرآن العظيم** : دار الحديث ، القاهرة ، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م .
- **ابن عطيّة** : عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن (ت ٥٤٦هـ) ، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز** : تحـ . عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .
- **العكبريّ** : عبد الله بن الحسين بن عبد الله (ت ٦١٦هـ) ، **التّبيان في إعراب القرآن** : تحـ . علي محمد البجاوي ، عيسى ألبابي الحلبي ، القاهرة .
- **القيسيّ** : أبو محمد مكيّ ابن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ) ، **مشكل إعراب القرآن** : دراسة وتحقيق د. حاتم صالح الضامن ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م .
- **ابن مالك** : محمد بن عبد الله بن عبد الله الأندلسي (ت ٦٧٢هـ) ، **شرح التسهيل** : تحـ . د. عبد الرحمن السيد ، د. محمد بدوي ، هجر للطباعة والنشر ، ط١، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٤م .
- **النّحاس** : أبو جعفر أحمد بن محمد (ت ٣٣٨ه) ، **شرح أبيات سيبويه** ، تحـ . د. زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، ط١، ١٤٠٦ه ـ ١٩٨٦م .
- **ابن هشام** : عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) ، **مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب** : تحـ.د. مازن مبارك ومحمد علي ، دار الفكر ، بيروت ، ط٥ ، ١٩٧٩م .
- **ابن يعيش** : يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت ٦٤٣هـ) ، **شرح المفصل** : تحـ . أحمد السيد ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ـ مصر .